

شواهد النحو العربي في ضوء الفكر اللغوي الحديث

د/محمود سليمان ياقوت

أستاذ العلوم اللغوية

كلية الآداب - جامعة طنطا

شواهد النحو العربي في ضوء الفكر اللغوي الحديث (*)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين...

الشواهد جمع شاهد ، والشاهد عند النحويين هو الدليل الذي يُعتمد عليه في الأخذ بقاعدة ما ، ورفض أخرى ، أو هو ما يُذكر لإثبات قاعدة كلية ؛ من كتاب أو سنة أو من كلام عربي فصيح (١).

ويُطلق على الشاهد في علم اللغة الحديث مصطلح citation ؛ وهو يشير إلى الدليل الذي يعتمد عليه اللغوي في قبول ظاهرة صوتية ، أو صرفية ، أو نحوية ، أو دلالية ، ورفض ظاهرة أخرى وعدم إقرارها

وهناك خمسة مصادر استقى منها النحويون القدماء شواهدهم ، واعتمدوا عليها في تقرير القواعد الصرفية ، والأحكام النحوية ؛ بالإضافة إلى اعتماد اللغويين والمعجميين عليها في إثبات الألفاظ اللغوية ، والأخذ بها ، وتلك المصادر الخمسة هي :

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - القراءات القرآنية .
- ٣ - الحديث الشريف .
- ٤ - الشعر ، وآخر الشعراء الذين يُحتجُّ بشعرهم إبراهيم بن هرمة . وقيل : بشار بن برد .
- ٥ - نثر العرب ، والفترة الزمنية التي حدّوها له نهاية القرن الرابع الهجري ، بالنسبة إلى الأعراب الذين عاشوا في البادية ، ولم يغادروها إلى الحواضر ،

(*) الدكتور محمود سليمان ياقوت - أستاذ العلوم اللغوية - كلية الآداب - جامعة طنطا

ونهاية القرن الثاني الهجري بالنسبة إلى الأعراب الذين نزلوا الحواضر ،
واختلطوا بأهلها .

وهناك كثير من الموضوعات التي أثارها العلماء القدامى حول الشواهد النحوية ؛
بالإضافة إلى وجود بعض الضوابط والأحكام الخاصة بها . ونحاول معرفة ما
يتصل بتلك الشواهد بالتفصيل ، ولكن قبل الدخول في ذلك نشير إلى ما يأتي :

١ - لا يجوز الخروج على الضوابط والأحكام التي انتهت إليها القدماء ، أو
رفضها ؛ لأنها أساس التراث النحوي تأليفاً ومنهجاً وتفكيراً

٢ - يستخدم اللغويون المعاصرون مصطلح *data* (أي عينات ، معطيات ،
معلومات ، بيانات) ؛ للإشارة إلى المادة اللغوية التي تخضع للتحليل ، وإبداء
الملاحظات حولها ، من مثل المادة التي كان يجمعها الأوائل من رواة اللغة من بطون
البوادي وألسنة الأعراب .

٣ - يرى بعض اللغويين أن المادة اللغوية عبارة عن نماذج لوحظت في الكلام أو
الكتابة فقط ، في حين أن أصحاب النظرية التوليدية يرون ضرورة الأخذ بالأحكام
التي يصدرها ابن اللغة *native-speaker* حول لغته إلى جانب الملاحظات التي
يبدونها اللغوي حول الكلام والكتابة .

٤ - يستخدم المهتمون بدراسة اكتساب اللغة مصطلح معلومات لغوية أولية
primary linguistic data ؛ للإشارة إلى المادة اللغوية التي تُعطى للطفل وتكون
مأخوذة من الأبوين وغيرهما من الأفراد الذين يعيشون معه .

٥ - يستخدم اللغويون المحدثون مصطلح *corpus, plural corpora* (أي مادة
البحث اللغوي) ، ولكن قبل أن نبين مفهومه نشير إلى أن كلمة *corpus* تدل في
أصل وضعها اللغوي على مجموعة من النصوص المكتوبة ؛ خاصة الأعمال الكاملة
لمؤلف معين ، أو مجموعة كاملة لقوانين أو كتابات في موضوع بعينه ، مثل *the*
Darwinian corpus . ويُستخدم المصطلح في علم اللغة ؛ للإشارة إلى مجموعة

من المعلومات ، أو العينات ، أو المعطيات اللغوية linguistic data التي يعتمد عليها اللغوي في عمله . وتُعَدُّ مادة البحث اللغوي نقطة البداية في الوصف اللغوي أو في تأكيد بعض الافتراضات حول اللغة ، وهي على أنواع :

— نصوص مكتوبة بالطريقة العادية .

— نصوص مكتوبة بطريقة الكتابة الصوتية .

— كلام مُسجَّل .

وتفيد تلك المادة في عدة مجالات ، ومن بينها صناعة المعجم ، وملاحظة الكلام المنطوق ، والترجمة الآلية .

٦ — وجَّه النحويون التوليديون نقدًا عنيفًا إلى الوصف اللغوي الذي يقوم على مادة مجموعة سلفًا ؛ فهو يمثل نماذج للأداء performance فقط ويهمل ما يتصل بالكفاءة competence ، وهي مادة مغلقة ، على خلاف المادة الموسَّعة التي تتصل بآبن اللغة الذي اقترب منه اللغوي ، وعرف استعماله المطرَّد للغة . ويرى هؤلاء النحويون أيضًا أن تلك المادة لا تفيد في مجال البحوث الحقلية ، أو في الدراسات التاريخية للغة .

٧ — استخدم اللغويون مصطلح collation (أي تجميع المادة اللغوية) وقبل الدخول في بيان مفهومه نشير إلى أن كلمة collation تدل في أصل وضعها اللغوي على عملية جَمَع أحد الأشياء the action of collation something . ويُستخدَم المصطلح في علم اللغة ؛ للإشارة إلى جَمَع المادة اللغوية التي يدرسها عالم اللغة من ألسنة أبنائها . ومن الظواهر المهمة في تاريخ التفكير اللغوي عند العرب القدماء الرحلة إلى البادية ومشاهدة الأعراب ، وتدوين ما سمعوه في رسائل لغوية ، أفاد منها اللغويون في صناعة المعاجم العربية ، وفي رصد بعض الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية* .

* اعتمدنا على عدة مراجع في جمع المصطلحات الخاصة بالاستشهاد في الفكر اللغوي الحديث ، والتعريف بها ، وهي مذكورة في الهامش رقم (٦٨) من البحث .

القرآن الكريم :

القرآن الكريم هو الوحي المنزّل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز ، أو هو ما نُقل إلينا بين دفتي المصحف بالأحرف السبعة المشهورة نقلاً متواتراً ؛ لأن ما يُنقل أحاداً ليس بقرآن ؛ لذلك يقول السيوطي : " إن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه ؛ فإنكارُ شيء من القرآن الآن يُوجب الكفر " (٢) .

وكلام الله تعالى أفصحُ كلام وأبلغه ، والكتاب الكريم أعربُ وأقوى في الحجّة من الشعر ، وقد أجمع الناسُ جميعاً على أن الكلمة إذا وردت في القرآن الكريم ؛ فهي أفصحُ ممّا في غيره ، وإذا جوّزنا إثبات اللغة بشعر مجهول ؛ فجوازُ إثباتها بالقرآن الكريم أولى (٣) .

وألفاظ القرآن الكريم هي لبُّ كلام العرب وزُبُنُته ، وواسِطُته وكرَائِمُته ، وعليها اعتمادُ الفقهاء والحكّماء في أحكامهم وحكّمهم ، وإليها مَفْرَغُ الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم (٤) .

وكتاب الله تعالى هو العصمة الواقية ، والنعمة الباقية ، والحجّة البالغة ، والدلالة الدامغة ، وهو شفاء الصدور ، والحكم العَدْل عند مشتبهات الأمور ؛ وهو الكلام الجزل ، الفَصْل الذي ليس بالهزل ، سراج لا يخبو ضياؤه ، وشهاب لا يخمد نوره وسناؤه ، ويخر لا يُترك غَوْزه ، بهرت بلاغته العقول ، وظهرت فصاحته على كل مقول ، وتظافر إيجازه وإعجازه ، وتظاهرت حقيقته ومجازه ، وتقارن في الحسن مطالعه ومقاطعه ، وحوث كل البيان جوامعه وبدانعه . قد أحكم الحكيمُ صيغته ومبناه ، وقسم لفظه ومعناه ، إلى ما ينشط السامع ، ويقرّط المسامع : من تجنيس أنيس ، وتطبيق لبيق ، وتشبيه نبيه ، وتقسيم وسيم ، وتفصيل أصيل ، وتبليغ بليغ ، وتصدير بالحسن جدير ، وترديد ما له مزيد ، إلى غير ذلك مما أجري من الصياغة البديعة ، والصناعة الرفيعة (٥) .

وقد أشار القدماء إلى بعض الجوانب الصرفية والدلالية التي تتصل بالاسم الذي أطلق على كتاب الله عز وجل ؛ أي (القرآن) ؛ فقالوا :

— القرآن : اسم غير مشتق من شيء ؛ بل هو اسم خاص بكلام الله تعالى ، وهو رأي حسنٌ يمكن الأخذ به ، وإن كان الإمام بما أشار إليه القديم حول لفظة (القرآن) من الناحية الصرفية والاشتقاقية واجباً على أهل الاختصاص .

— القرآن : مصدر بمعنى القراءة والتلاوة ، من قول القائل : قرأتُ القرآنَ ، وهو يتببه المصدرين : الخسران والغفران من الناحية الصرفية (٦).

— القرآن : مشتق من القرّي ، وهو الجمع ، ومنه قولنا : قرّيتُ الماء في الحوض ؛ أي جمعته . قال ابن منظور : " ومعنى القرآن معنى الجمع ، وسُمّي قرآنًا ؛ لأنه يجمع السورَ فيضمُّها " (٧) .

— سُمّي القرآنُ قرآنًا ؛ لأنه جمَعَ ثمراتِ الكتبِ المُنزَّلةِ السابقة .

وقد أخذ النحويون بالشاهد القرآني بلا أدنى خلاف بينهم ؛ لأنه من لُذُن عزيز حكيم ، وهو في أعلى درجات الفصاحة عندهم ، ويمثل اللغة العربية الأصيلة ، والأساليب العالية الرفيعة ، وهو أبلغ كلام نزل ، وأوثق نص وصل .

والشاهد القرآني هو المصدر الأول الذي اعتمد عليه سيبويه في إقامة صرح النحو والتصريف ، وكان أكثر النحويين تمسكاً به ، وأعظمهم إجلالاً له .

وأشار سيبويه إلى أن الله تعالى خاطب العرب بلغتهم ، وعلى ما يعنون ؛ لذلك يقول ، في تعليقه على بعض الشواهد القرآنية ، التي استشهد بها :

— " ... ولكن العباد كلّموا بكلامهم ، وجاء القرآن على لغتهم ، وعلى ما يعنون ... فإنما أجري هذا على كلام العباد ، وبه أنزل القرآن " .

— ويقول : " ... فجاء هذا الكلام على كلام العرب ؛ ليُعرفوا ضلالتهم " .

— ويقول : " ... فقد علم النبي ﷺ والمسلمون أن الله عز وجل لم يتخذ ولداً ، ولكنه جاء على حرف الاستفهام ؛ ليُبصِّروا ضلالتهم " (٨) .

ووردت عند سيبويه عبارات تدل على تتبعه لأسلوب القرآن الكريم ، ومن ذلك قوله : " وهذا الضربُ في القرآن كثير " ، وقوله : " وهذا النحوُ كثير في القرآن " ،

وقوله : " وكذلك جميع ما جاء في القرآن من ذا " (٩) .

وقَبَلَ سيبويه وغيره من النحويين كلَّ ما جاء في القرآن الكريم ؛ لذلك حين تقرأ كتاب (معاني القرآن) للفراء تدرك أن الآيات الكريمة كلها شواهد ، يُؤخَذُ بها في الاستدلال على القواعد النحوية وتقريرها ، وفي إثبات الألفاظ اللغوية .

* * *

القراءات القرآنية :

المقصود بالقراءات الأوجه المختلفة التي سمح الرسول ﷺ بقراءة نص المصحف بها ؛ تسهيلاً على العرب وتيسيراً . والإباحة في القراءة بأي حرف من الأحرف السبعة ؛ إنما كانت في حدود ما نزل به جبريل ، عليه السلام ، على سيدنا رسول الله ﷺ ؛ فالقراءات وحي من عند الله تعالى ، والقطع أنها منزلة من عند الله تعالى واجب . ويفرق الزركشي بين القرآن والقراءات بقوله : " إن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان ؛ فالقرآن هو الوحي المُنزَّل على محمد للبيان والإعجاز ، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها : من تخفيف وتثقيب وغيرهما " (١٠) .

نزول القرآن على سبعة أحرف :

ورد حديث إنزال القرآن الكريم على سبعة أحرف من رواية جمع كثير من الصحابة ، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، حتى نصَّ الإمام أبو عبيد القاسم ابن سلام (ت ٢٢٤ هـ) على تواتره .

فقد رواه من الصحابة الكرام أبي بن كعب ، وأنس بن مالك ، وحذيفة ابن اليمان ، وزيد بن أرقم ، وسمرة بن جندب ، وسليمان بن صرد ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعثمان بن عفان ، وعمر ابن الخطاب ، وعمر بن أبي سلمة ، وعمر بن العاص ، ومعاذ بن جبل ، وهشام بن حكيم ، وأبو بكر ، وأبو جهيم ، وأبو سعيد الخدري ، وأبو طلحة الأنصاري ، وأبو هريرة ، وأم أيوب الأنصارية امرأة أبي أيوب الأنصاري . رضي الله تعالى عنهم أجمعين .

الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين . ومتى اختل ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة ، أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة ، سواء كانت عن السبعة ، أم عمَّن هو أكبرُ منهم . هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف (١٣) .

المراد من الأحرف السبعة :

اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة على أقوال كثيرة ، وقد جمعها السيوطي في كتابه (الإتيان في علوم القرآن) ، ومن أهم تلك الأقوال ما يأتي :

١ - الحديث من المشكل الذي لا يُنرَى معناه ؛ لأن (الحرف) في اللغة يُطلق على حرف الهجاء ، وعلى الكلمة ، وعلى المعنى ، وعلى الجهة .

٢ - ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد ؛ بل المراد التيسير والتسهيل والسعة ، ولفظ السبعة يُطلق على إرادة الكثرة في الأحاد ؛ كما يُطلق السبعون في العشرات والسبعمئة في المئين ، ولا يُراد العدد المعين . وهذا القول يردّه أن الروايات المختلفة للحديث الشريف صريحة في أن المراد حقيقة العدد ، وانحصار الأحرف في سبعة .

٣ - المراد سبعة أوجه من المعاني المتفقة ، بألفاظ مختلفة ؛ وذلك نحو : هَلَمْ ، أَقْبَلُ ، تَعَالَ ، عَجَلُ ، أَسْرَعُ ، قَصْدِي ، نَحْوِي ؛ فهذه سبعة ألفاظ مختلفة ، تعبّر عن معنى واحد ، وهو طلبُ الإقبال . ولكن ليس معنى هذا أن كل كلمة كانت تُقرأ بسبعة ألفاظ من سبع لغات أو لهجات ؛ بل المراد أن غاية ما ينتهي إليه الاختلاف في تأدية المعنى هو سبع لغات .

٤ - المراد بالأحرف السبعة اختلاف اللغات ؛ كالفتح ، والإمالة ، والترقيق ، والتخميم ، والإدغام ، والإظهار ، ونحو ذلك . وقال بعضهم : المراد كيفية النطق بالتلاوة ؛ من إدغام ، وإظهار ، وتخميم ، وترقيق ، وإمالة وإشباع ، ومدّ ، وقصر ، وتشديد ، وتخفيف ، وتليين ، وتحقيق (١٤) .

الأحرف السبعة ليست القراءات السبع :

ظنَّ قومٌ أن القراءاتِ السبعَ الموجودةَ الآن ، هي الأحرف السبعة التي أُريدتْ في الحديثِ الشريفِ ، وهو خلافُ إجماعِ أهلِ العلمِ قاطبةً ؛ وإنما يظن ذلك بعضُ أهلِ الجهلِ ، يقولُ مكي بن أبي طالبِ القيسي : " هذه القراءات التي يقرأ بها اليوم ، وصحَّتْ رواياتُها عن الأئمة ، جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ... وأما من ظنَّ أن قراءة هؤلاء القراء ؛ كنافعٍ وعاصمٍ ، هي الأحرف السبعة التي في الحديثِ ، فقد غلطَ غلطاً عظيماً " .

لماذا أنزل القرآن على سبعة أحرف ؟

وقد أنزل القرآن الكريم على سبعة أحرف ، في حين أن الكتاب قبله ، كان يُنزل على حرف واحد ؛ لأن الأنبياء ، عليهم السلام ، كانوا يُبعثون إلى قومهم الخاصين بهم ، والنبي ﷺ بُعث إلى جميع الخلق : أحمرها وأسودها ، عربيها وعجميها ، وكانت العرب الذين نزل القرآن الكريم بلغتهم ، لغاتهم مختلفةً ، وألسنتهم شتى ، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيرها ، أو من حرف إلى آخر ؛ بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ، ولو بالتعليم والعلاج ، لا سيما الشيخ ، والمرأة ، ومن لم يقرأ كتاباً (١٥) . فلو كلفوا العدول عن لغتهم ، والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يُستطاع ، وما عسى أن يتكلف المتكلف وتأبى الطباغ (١٦).

وقال ابن قتيبة : " ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته ، وما جرى اعتياده طفلاً وناساً وكهلاً ، لاشتد ذلك عليه ، وعظمت المحنة فيه ، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة ، وتذليل للسان ، وقطع للعادة ؛ فأراد الله ، برحمته ولطفه ، أن يجعل لهم مُتَسَعاً في اللغات ، ومُتَصَرِّفاً في الحركات ؛ كِتْسِيره عليهم في الدين ، حين أجاز لهم على لسان رسوله ، صلى الله عليه ، أن يأخذوا باختلاف العلماء من صحابته في فرائضهم ، وأحكامهم ، وصلاتهم وصيامهم ، وزكياتهم ، وطلاقهم ، وعتقهم ، وسائر أمور دينهم " (١٧) .

وجوه الخلاف في القراءات :

نَدْبِرَ ابن قتيبة وجوهَ اختلف في القراءات ، فوجدها سبعة أوجه:

— أولها : الاختلاف في إعراب الكلمة ، أو في حركة بنائها ، بما لا يُزِيلُهَا عن صورتها في الكتاب ، ولا يغيّر معناها ؛ نحو قوله تعالى : (هُوَلاءِ بنايتي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) (١٨) ، و (أَطْهَرُ لَكُمْ) .

وقوله تعالى : (وَهَلْ نَجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ) (١٩) ، و (وَهَلْ نَجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ) .
وقوله تعالى : (وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ) (٢٠) ، و (بِالْبُخْلِ) . وقوله تعالى : (فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) (٢١) ، و (مَيْسَرَةٍ) .

— والوجه الثاني : أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة ، وحركات بنائها بما يغيّر معناها ، ولا يُزِيلُهَا عن صورتها في الكتاب ؛ نحو قوله تعالى : (رَبُّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا) (٢٢) ، و (رَبُّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا) . وقوله تعالى : (إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ) (٢٣) ، و (تَلَقَّوْنَهُ) .

— والوجه الثالث : أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة ، دون إعرابها ، بما يغيّر معناها ، ولا يزيل صورتها ؛ نحو قوله تعالى : (وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا) (٢٤) ، و (نُنشِزُهَا) . وقوله تعالى : (حَتَّى إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ) (٢٥) ، و (فُزِعَ) .

— والوجه الرابع : أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغيّر صورتها في الكتاب ، ولا يغيّر معناها ؛ نحو قوله تعالى : (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً) (٢٦) ، و (زَقِيَّةً) .
وقوله تعالى : (وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ) (٢٧) ، و (كَالصُّوفِ) .

— والوجه الخامس : أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها ؛ نحو قوله تعالى : (وَطَلَعَ مَنْضُودٍ) ، في موضع (وَطَلَحَ مَنْضُودٍ) (٢٨) .

— والوجه السادس : أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير ؛ نحو قوله تعالى : (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ) (٢٩) ، و (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ) .

— والوجه السابع : أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان ؛ نحو قوله تعالى :
(إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ) (٣٠) ، و (إِنَّ اللَّهَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ) . وقرأ بعض السلف :
(إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً أَنْثَى) (٣١) . و (إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا مِنْ
نَفْسِي فَكَيْفَ أَظْهَرُكُمْ عَلَيْهَا) (٣٢) .

* * *

الحديث الشريف :

لم يستشهد النحويون المتقدمون بالحديث الشريف ، سواء في ذلك البصريون
و الكوفيون ، وليس في كتاب سيبويه كلامٌ رفعه للنبي ﷺ ؛ لأنه أورد عدة أحاديث أثناء
كلامه عن بعض الأوجه الإعرابية ، ولم يُبَيِّنْ من تقديمه لها أنها من الأحاديث
الشريفة ؛ بل جعل الحديث كلامًا صادرًا من العرب الذين يُحْتَجُّ بكلامهم ، وكان
يدرجه مع أمثلة كتابه .

وهذه بعض النصوص على نحو ما وردت في طبعة بولاق :

— قال سيبويه ، بعد أن أورد شاهدًا من القرآن الكريم ، وعلق عليه : " ومثل
ذلك : وَنَخَلْغُ وَنَتْرَكُ مَنْ يَفْجُرُكُ ، وجاء في الشعر ... " .

— قال سيبويه ، بعد أن أورد شاهدًا من شعر أمية بن أبي الصلت وعلق عليه :
" وأما : سُبُوْحًا قُدُّوسًا رَبَّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوْحِ فَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ سُبْحَانَ اللَّهِ ؛ لأنَّ السُّبُوْحَ
وَالْقُدُّوسَ اسْمٌ ، ولكنه على قوله : أَذْكَرُ سُبُوْحًا قُدُّوسًا ... ، ومن العرب مَنْ يرفع ،
فيقول : سُبُوْحٌ قُدُّوسٌ رَبِّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوْحِ " .

— قال سيبويه ، بعد أن أورد جملةً ، وعلق عليها : " ومن ذلك : ما من أيامٍ أحبُّ
إلى الله فيها الصَّوْمُ من عشر ذي الحجة ؛ وإنما المعنى المعنى الأول " .

— قال سيبويه ، بعد أن أورد جملةً لأبي عمرو بن العلاء : " وأما قولهم : كلُّ
مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ ، حتى يكون أبواه هما اللذان يُهَوِّدانه ويُنصِّرانه ؛ ففيه ثلاثة
أوجه ... " (٣٣) .

المانعون من الاستشهاد بالحديث الشريف :

إنما ترك العلماء الاستشهاد بالحديث الشريف؛ لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ؛ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية . وإنما كان ذلك لأمرين :

— الأمر الأول : أن الرواة جوَّزوا النقلَ بالمعنى (٣٤) ؛ فتجد قصةً واحدة ، قد جرت في زمانه ﷺ لم تُقلْ بتلك الألفاظ جميعها ؛ نحو ما روي من قوله ﷺ : زوجتكها بما معك من القرآن ، ومأكلتكها بما معك من القرآن ، وخذها بما معك من القرآن . وغير ذلك من الألفاظ الواردة ، فتعلم يقيناً أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ؛ بل لا يُجزم بأنه قال بعضها ؛ إذ يُحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها ، فأنت الرواة بالمرادف ، ولم تأتِ بلفظه ؛ إذ المعنى هو المطلوب ، ولا سيما مع تقادم السماع ، وعدم ضبطه بالكتابة ، والاتكال على الحفظ . والضابطُ منهم مَنْ ضَبَطَ المعنى ، وأما مَنْ ضبط اللغة فبعيدٌ جداً ، لا سيما في الأحاديث الطوال .

وقد قال سفيان الثوري : " إن قلتُ لكم : إني أحدثكم كما سمعتُ ، فلا تصدَّقوني ؛ إنما هو المعنى " .

ومنَ نظر في الحديث الشريف أدنى نظر ، علِمَ علِمَ اليقين أنهم يروون بالمعنى .

— الأمر الثاني : أنه وَقَعَ اللحنُ كثيراً فيما روي من الحديث الشريف ؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غيرَ عربٍ بالطبع ، ويتعلَّمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحنُ في كلامهم ، وهم لا يعلمون ، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح من لسان العرب . ونعلم قطعاً من غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصحَ العرب ؛ فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات ، وأحسن التراكيب ، وأشهرها ، وأجزلها ، وإذا تكلم بلغته غير لغته ؛ فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز ، وتعليمِ الله تعالى ذلك له من غير معلِّم (٣٥) .

ويأتي على رأس العلماء الذين منعوا من الاستشهاد بالحديث الشريف اثنان هما :
ابن الضائع (٣٦) ، وأبو حيان الأندلسي (٣٧) . وهذا نص ما ورد عنهما .

قال ابن الضائع : " تجويز الرواية بالمعنى هو السببُ عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن ، وصريح النقل عن العرب ، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى لكان الأوّل في إثبات فصيح اللغة كلامُ النبي ﷺ ؛ لأنه أفصحُ العرب ... وابن خروف (٣٨) يستشهد بالحديث كثيراً؛ فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروى فحسنٌ ، وإن كان يرى أنّ مَنْ قَبْلَهُ أَغْفَلَ شَيْئاً وَجَبَ عَلَيْهِ اسْتِدْرَاكُهُ ، فليس كما رأى " .

وقال أبو حيان في شرح كتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) الذي ألفه ابن مالك صاحب الألفية : " قد أكثرَ المصنف [يقصد ابن مالك] من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب . وما رأيتُ أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلكَ هذه الطريقةَ غيره . على أن الواضعين الأوائل لعلم النحو ، المستقرنين للأحكام من لسان العرب ؛ كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ؛ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك وهشام الضرير من أئمة الكوفيين ، لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين ، وغيرهم من نحاء الأقاليم ؛ كنجاة بغداد وأهل الأندلس " .

ردُّ ابن الدماميني على أبي حيان :

ردَّ هذا المذهبَ الذي ذهب إليه أبو حيان وشيخه ابنُ الضائع ، من منَع الاستشهاد بالحديث الشريف ، ابنُ الدماميني (٣٩) ، والله درّه ! فإنه قد أجاد في الرد . قال :

" وقد أكثرَ المصنف [يقصد ابن مالك] من الاستدلال بالأحاديث النبوية ، وشنَّع أبو حيان عليه ، وقال : إن ما استند إليه من ذلك لا يتمُّ له ؛ لتطرُق احتمال الرواية بالمعنى ، فلا يُوثقُ بأن ذلك المُحتجُّ به لفظُهُ ، عليه الصلاة والسلام ، حتى تقوم به الحجة . وقد أجريتُ ذلك لبعض مشايخنا ، فصوّب رأيَ ابن مالك فيما فعله ؛ بناءً على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبةُ الظن الذي هو مناطُ

الأحكام الشرعية ، وكذا ما يُتَوَقَّفُ عليه من نقل مفردات الألفاظ ، وقوانين الإعراب ؛ فالظن في ذلك كَلَّهَ كَأَف . ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به ، لم يُبدَل ، لا سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النُقَلَّة والمحدثين . ومنَ يقول منهم بجواز النقل بالمعنى ؛ فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه ؛ فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون ، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى ، فيغلب على الظن من هذا كَلَّهَ أنها لم تبدل ، ويكون احتمالُ التبديل فيها مرجوحًا ، فيلغى ولا يقدر في صحة الاستدلال بها . ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى ؛ إنما هو فيما لم يُدَوَّن ، ولا كُتِبَ ، وأما ما دُوِّنَ وحُصِّلَ في بطون الكتب ؛ فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم .

قال ابن الصَّلَاح ، بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى : إن هذا الخلاف لا نراه جاريًا ، ولا أجراه الناس — فيما نعلم — فيما تضمنته بطون الكتب ؛ فليس لأحد أن يغيِّرَ لفظ شيء من كتاب مصنَّف ، ويثبت بدلَه فيه لفظًا آخر بمعناه (٤٠) .

وتدوين الأحاديث والأخبار ؛ بل وكثير من المرويات ، وقع في الصدر الأول ، قبل فساد اللغة العربية ، حين كان أولئك المبذلين ، على تقدير تبديلهم ، يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذٍ تبديل لفظ بلفظ ؛ فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ؛ ثم دُوِّنَ ذلك المبدل على تقدير التبديل ، ومُنِعَ من تغييره ونقله بالمعنى ، كما قال ابن الصلاح ، فبقي حُجَّةً في بابه . ولا يضر توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر . والله أعلم بالصواب .

الاستشهاد بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها :

توسَّط الشاطبي فجوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها . قال في

شرح الألفية :

" لم نجد أحدًا استشهد بحديث رسول الله ﷺ ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاثهم ، الذين يبولون على أعقابهم ، وأشعارهم التي فيها الفُحْشُ والخنى ، ويتركون الأحاديث الصحيحة ؛ لأنها تُنْقَلُ بالمعنى ، وتختلف رواياتُها وألفاظها ،

بخلاف كلام العرب وشعرهم ؛ فإن رواته اعتنوا بألفاظها ، لما يَنْبِي عليه من النحو .
ولو وقفتَ على اجتهادهم قضيتَ من العجب ، وكذا القرآن ، ووجوه القراءات . وأما
الحديث فعلى قسمين :

— قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه ؛ فهذا لم يقع به استشهادُ أهل اللسان .

— وقسم عُرِفَ اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص ؛ كالأحاديث التي قُصِدَ بها
بيان فصاحته ﷺ ؛ ككتابه لهَمْدَان ، وكتابه لوائل بن حُجر ، والأمثال النبوية ؛ فهذا
يَصِحُّ الاستشهادُ به في العربية " .

وقد تبع الشاطبي فيما ذهب إليه السيوطي في كتابه (الاقتراح في علم أصول
النحو) . قال فيه :

" وأما كلامه ﷺ فُيَسْتَدَلُّ منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادر جداً؛
إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلةٍ أيضاً ؛ فإن غالب الأحاديث مروية بالمعنى ،
وقد تداولتها الأعاجمُ والمولِّدون قبل تدوينها ، فرووها بما أدَّت إليه عبارتهم ، فزادوا
ونقصوا ، وقدموا وأخروا ، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ولهذا ترى الحديث الواحد مروياً
على أوجه شتى ، بعبارات مختلفة ، ومن ثمَّ أنكرَ على ابن مالك إثباته القواعد النحوية
بالألفاظ الواردة في الحديث " .

وعلى الرغم من أن موقف السيوطي من الاستشهاد بالحديث الشريف فيه الكثير
من الاعتدال ؛ فإنه كان يميل إلى رأي أبي حيان وشيخه ابن الضائع ، والدليل على
ذلك أنه ، بعد أن نقل ما ورد عنهما بخصوص الاحتجاج بالحديث الشريف عند ابن
مالك ، قال : " ومما يدل على صحة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان أن ابن مالك
استشهد على لغة (أكلوني البراغيث) بحديث الصحيحين : " يتعاقبون فيكم ملائكة
بالليل وملائكة بالنهار " ، وأكثرَ من ذلك حتى صار يسميها لغة يتعاقبون ، وقد استدل
به السهيلي ، ثم قال : لكنني أقول إن الواو فيه علامة إضمار (٤١) ؛ لأنه حديث
مختصر ، رواه البزاز مطوَّلاً مجرداً ، قال فيه : " إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم
ملائكة بالليل وملائكة بالنهار " .

ونقل السيوطي عن كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) (٤٢) لأبي البركات الأنباري نصًا يدل على خروجه عن الاعتدال في الاستشهاد بالأحاديث النبوية ، قال : وقال ابن الأنباري في (الإنصاف) في منع أن في خبر كَادَ : وأما حديث " كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا " ؛ فإنه من تغييرات الرواة ؛ لأنه ﷺ أفصحُ مَنْ نَطَقَ الضَادَ .

وتوقف السيوطي أمام حديث لئرسون ﷺ ، ثم علق عليه بقوله : " والظاهر أن الحديث حرّفته الرواة ... وقد بيّنتُ في كتاب أصول النحو من كلام ابن الضائع وأبي حيان أنه لا يُستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية ؛ لأنه مروى بالمعنى ، لا بلفظ الرسول ، والأحاديث رواها العجمُ والمولّدون ، لا مَنْ يُحسِنُ العربيةَ ؛ فأدّوها على قدر ألسنتهم " (٤٣) .

مجمع اللغة العربية والحديث الشريف :

قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة الاستشهاد بالحديث الشريف ، ونص قراره كما يأتي :

" اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية ؛ لجواز روايتها بالمعنى ، ولكثرة الأعاجم ، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها ، في أحوال خاصة ، مبيّنة فيما يأتي :

أولاً — لا يُحتجُّ في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصدر الأول كالكتب الصّحاح الستة فما قبلها .

ثانياً — يُحتجُّ بالحديث المدوّن في هذه الكتب الأنفة الذكر على الوجه الآتي :

١ — الأحاديث المتواترة المشهورة .

٢ — الأحاديث التي تُستعمل ألفاظها في العبادات .

٣ — الأحاديث التي تُعدُّ من جوامع الكَلِم .

٤ — كُتِبَ النَّبِيُّ ﷺ .

٥ — الأحاديث المروية لبيان أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم بلغتهم .

٦ - الأحاديث التي عُرف من حال روايتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى ، مثل القاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة ، وابن سيرين .

٧ - الأحاديث المروية من طُرُق متعددة ، وألفاظها واحدة (٤٤) .

* * *

الشواهد الشعرية :

أجمع علماء اللغة والنحو على أن أول الشعراء المحدثين بشار بن برد ، ونقل أبو العباس ثعلب عن الأصمعي قوله : خَنِمَ الشعرُ بإبراهيم هَرْمَةَ ، وهو آخر الحُجَج .

وإذا كان العلماء ، قد وضعوا قوائم بأسماء القبائل التي يَصِحُّ أخذُ النثر عنها ؛ فإنهم حين تعرضوا للشعر ، سلكوا مسلكًا مغايرًا لذلك ؛ لأنهم أخذوا بكل ما نُظِمَ من شعر ، في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية ، إذا كان يدخل في إطار الحيز الزماني الذي حدده ، ولم يقسموه على أساس القبائل مثلما فعلوا مع النثر .

وكانت للشعر منزلة خاصة بين العلماء ، واهتموا به اهتمامًا يفوق اهتمامهم بالنثر ، وخلصوا عليه الكثير من الأوصاف التي تدل على تميزه عنه ، وهو أكبر علوم العرب ، وأوفر حظوظ الأدب ، وكان الشعر علم قوم لم يكن لهم علمٌ أصحُّ منه ، وهو يقع في المرتبة الثالثة بعد القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وفي ذلك يقول علي بن سليمان ، المعروف بحيدرة اليميني : " أما الشعر في نفسه ؛ فهو الدرجة العليا من الكلام كله ، بعد الكلام الإلهي ، والكلام النبوي ؛ فهما فوق كل كلام ، وفوق كل ذي فوق ؛ لبلاغتهما وشرف المتكلم بهما . وما سوى هذين من كلام العرب فيكون على مرتبتين : علياها النظم ، لما جمع من البلاغة والوزن والتقنية ، وسفلاها النثر ؛ لتعريه عن الوزن والتقنية " (٤٥) .

وقد قسّم علماء اللغة والنحو الشعراء إلى أربع طبقات ، وهو تقسيم يتصل بالشواهد الشعرية ، وشعر الشعراء الذي يجوز الاحتجاج به ، من عدمه .

طبقات الشعراء :

— الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون ، وهم قبل الإسلام كامرئ القيس ابن حجر الكندي ، والأعشى ميمون بن قيس ، وزهير بن أبي سلمى ، وطرفة بن العبد البكري .

— الطبقة الثانية : المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ؛ كلبيد بن ربيعة ، وحسان بن ثابت ، وكعب بن زهير .

— الطبقة الثالثة : المتقدمون ، ويقال لهم الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام ؛ كجرير بن عطية الخطفي ، والفرزدق همام بن غالب ، والأخطل غياث بن غوث .

— الطبقة الرابعة : المولدون ، ويقال لهم المُحَدَّثون ؛ كبشار بن بُرْد ، وأبي نُوَاس الحسن بن هانئ .

والطبقتان الأوليان يُستشهد بشعرهما إجماعاً ؛ أي بلا خلاف بين العلماء.

وأما الطبقة الثالثة ؛ فالصحيح صِحَّةُ الاستشهاد بكلامها عند جمهور العلماء ، وإن كان بعض العلماء يأبى الاحتجاج بشعرهم .

وأما الطبقة الرابعة فالصحيح أنه لا يُستشهد بكلامها مطلقاً عند جميع علماء اللغة والنحو (٤٦) .

موقف بعض العلماء من شعر الطبقة الثالثة :

كان أبو عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبي إسحاق ، والحسن البصري ، وعبد الله بن شبرمة ، يلحِّنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم ، في عدة أبيات أخذت عليهم ظاهراً ، وكانوا يعدّونهم من المولّدين ؛ لأنهم كانوا في عصرهم ، والمعاصرة حجابٌ .

ويقول ابن رشيّق : " كلُّ قديم من الشعراء ، فهو مُحدِّث في زمانه ؛ بالإضافة إلى مَنْ كان قبله . وكان أبو عمرو بن العلاء يقول : لقد أحسنَ هذا المولّدُ ، حتّى لقد

هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ صَبِيانَنَا بِرِوَايَةِ شِعْرِهِ - يَعْنِي بِذَلِكَ شِعْرَ جَرِيرٍ وَالْفَرَزْدَقِ - فَجَعَلَهُ مُؤَلِّدًا (٤٧) ؛ بِالْإِضَافَةِ إِلَى شِعْرِ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْمَخْضَرَمِيِّينَ . وَكَانَ لَا يَعُدُّ الشُّعْرَ إِلَّا مَا كَانَ لِلْمُتَقَدِّمِينَ . قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : جَلَسْتُ إِلَيْهِ [يَقْصِدُ إِلَى أَبِي عَمْرٍو] عَشْرَ حِجَجٍ ، فَمَا سَمِعْتُهُ يَحْتَجُّ بِبَيْتٍ إِسْلَامِي " .

وَإِنْ كَانَ الْأَصْمَعِيُّ نَفْسَهُ قَدْ رَوَى عَنْ أَسَاتِذِهِ أَنَّ عَمْرَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ ، وَهُوَ مِنْ شِعْرَاءِ الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ ، حُجَّةٌ ، قَالَ : " سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ الْعَلَاءِ يَحْتَجُّ فِي النُّحُوِّ بِشِعْرِهِ ، وَيَقُولُ : هُوَ حُجَّةٌ " (٤٨) .

الزَمَخْشَرِيُّ وَشِعْرَاءُ الطَّبَقَةِ الرَّابِعَةِ :

رَفَضَ عُلَمَاءُ اللُّغَةِ وَالنُّحُوِّ الْإِحْتِجَاجَ بِشَيْءٍ مِنْ شِعْرِ الطَّبَقَةِ الرَّابِعَةِ ، وَكَانَ الزَمَخْشَرِيُّ اخْتَارَ الْإِسْتِشْهَادَ بِشِعْرِ مَنْ يُوثَقُ بِهِ مِنْهُمْ ؛ فَاسْتَشْهَدَ فِي تَفْسِيرِ أَوَائِلِ (سُورَةِ الْبَقَرَةِ) (٤٩) مِنْ (الْكَشَافِ) بِبَيْتٍ مِنْ شِعْرِ أَبِي تَمَامٍ حَبِيبِ بْنِ أَوْسِ الطَّائِيِّ ، وَقَالَ : " وَهُوَ ، وَإِنْ كَانَ مُحَدَّثًا لَا يُسْتَشْهَدُ بِشِعْرِهِ فِي اللُّغَةِ ، فَهُوَ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ ، فَأَجْعَلُ مَا يَقُولُهُ بِمَنْزِلَةِ مَا يَرُويهِ . أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الْعُلَمَاءِ (الدَّلِيلُ عَلَيْهِ بَيْتُ الْحِمَاسَةِ) ؛ فَيَقْنَعُونَ بِذَلِكَ ؛ لَوَثُوقِهِمْ بِرِوَايَتِهِ وَإِتْقَانِهِ " (٥٠) .

وَاعْتَرَضَ عَلَى الزَمَخْشَرِيِّ بِأَنَّ قَبُولَ الرِّوَايَةِ مَبْنِي عَلَى الضَّبْطِ وَالْوَثُوقِ ، وَاعْتَبَارَ الْقَوْلَ مَبْنِي عَلَى مَعْرِفَةِ أَوْضَاعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِحَاطَةِ بِقَوَائِمِهَا ، وَمَنْ الْبَيِّنُ أَنَّ إِتْقَانَ الرِّوَايَةِ لَا يَسْتَلْزِمُ إِتْقَانَ الدَّرَايَةِ (٥١) .

سَبِيوِيَّةٌ وَشِعْرُ بَشَارِ :

قَالَ السَّبِيوِيُّ : " أَوَّلُ الشُّعْرَاءِ الْمُحَدَّثِينَ بِشَارِ بْنِ بَرْدٍ ، وَقَدْ احْتَجَّ سَبِيوِيَّةٌ فِي كِتَابِهِ بِبَعْضِ شِعْرِهِ تَقَرُّبًا إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ هَجَاهُ لَتَرَكِ الْإِحْتِجَاجَ بِشِعْرِهِ . ذَكَرَهُ الْمَرْزُبَانِيُّ (٥٢) وَغَيْرُهُ . وَنَقَلَ ثَعْلَبٌ عَنْ الْأَصْمَعِيِّ ، قَالَ : خَنِمَ الشُّعْرُ بِإِبْرَاهِيمَ بْنِ هَرْمَةَ ، وَهُوَ آخِرُ الْحَجَجِ " (٥٣) .

ونسب أصحاب بشار إلى سيبويه أنه استشهد في كتابه ببيت من شعر بشار بعد أن توعده بالهزاء ، وأصحاب بشار يروون له هذا البيت :

وما كلُّ ذي لبٍّ بمؤتيك نصحه وما كلُّ مؤتٍ نصحه بلبيب (٥٤)

وهذا البيت ليس من شعر بشار ، وهو لأبي الأسود الدؤلي ، من قصيدته التي مطلعها :

أمنتُ امرأ في السرِّ لم يكُ حازِمًا ولكنَّه في النصح غيرُ مريب (٥٥)

وليس في (كتاب سيبويه) شواهد من شعر بشار ؛ لذلك يجوز أن يكون استشهاده بشعره على نحو ما ينكره المتذكرون في المجالس ، ومجامع القوم (٥٦) .

* * *

الشواهد النثرية :

قبل الدخول في الحديث عن الشواهد النثرية نشير إلى أن العرب الذين يؤتق بعربيتهم ، ويُستشهد بكلامهم ، هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني الهجري ، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع الهجري. وتشمل الشواهد النثرية:

١ - كلام الفصحاء من العرب ، وهو يتمثل في الخطب ، والوصايا ، والأمثال ، والأقوال المأثورة ، والحكم ، والنوادر ؛ بشرط أن يكون هؤلاء الفصحاء قد عاشوا في عصر الاحتجاج ، وهو الفترة الزمنية نفسها الخاصة بالشعر الذي يصح الاستشهاد به.

٢ - ما نقله اللغويون من بطون البوادي ، ومن ألسنة الأعراب في حديثهم العادي؛ وذلك خلال رحلة هؤلاء اللغويين إلى البادية لجمع اللغة ، معتمدين في ذلك على المشافهة والتلقّي . وكان اللغويون يعتقدون أن أهل البادية تجري اللغة في دمائهم، وهم أصحاب اللغة العربية الصافية .

وقد حرص القدماء من علماء اللغة والنحو على الرحلة إلى البادية ومشافهة الأعراب، ويُطلق على الراوية أو الراوي في علم اللغة الحديث مصطلح informant، وهو يشير إلى شخص من أبناء اللغة يزود الباحث بمادة للتليل اللغوي، ويمكن الحصول على تلك المادة بواسطة تسجيل كلام الراوي ، أو سؤال الراوي نفسه حول

استعمال اللغة . وتُعرف أحكام الرواة على قبول الجمل باسم (الحدس) intuition ؛ أي البديهة اللغوية لدى ابن اللغة التي يستطيع أن يحكم بها على التراكيب . وقد فضل بعض اللغويين منذ عام ١٩٨٠ استخدام مصطلح consultant ؛ أي خبير أو مستشار، بدلاً من مصطلح informant الذي نحن بصدده . وقد وضع اللغويون بعض الشروط التي يجب توافرها في الراوية ، ومن بينها ما يأتي :

١ - أن يكون الراوية من صميم أبناء البلدة .

٢ - وأن يكون من الأشخاص الذين يمثلون لغة البلدة أو لهجتها التي يعيشون فيها تمثيلاً صادقاً صحيحاً .

٣ - وألا يكون قد ترك بلدته ، ثم عاد إليها ؛ لأنه ربما يتعرّض لمؤثرات خارجية تؤدي إلى التأثير في لغته أو لهجته من مثل استعمال ألفاظ وتراكيب غير موجودة فيهما ؛ بالإضافة إلى التأثير في نطقه وأدائه الصوتي .

٤ - وأن يكون الأداء اللغوي الخاص به فطرياً في كل شيء ، بعيداً عن المواربة والخداع والتأنق في التعبير، مُجيباً عن الأسئلة التي تُوجّه إليه بوضوح.

٥ - وأن يكون قادراً على الفهم وحسن التعبير عن نفسه .

القبائل التي يؤخذ النثرُ عنها :

عندما أراد اللغويون تدوين اللغة عمدوا إلى أخذ أكثرها من القبائل الست الضاربة في وسط شبه الجزيرة العربية ، وهي : قيس عيلان ، وتميم ، وأسد ، وهذيل ، وكنانة، وطيبى ؛ لأنها تميزت بسلامة اللغة من شوائب العجمة ، وتسرب اللغات الدخيلة .

وهم يلتقون في هذا مع ما يندرج تحت مصطلح purism (أي تنقية) في علم اللغة ، وهو يشير إلى مدرسة فكرية هدفها حماية اللغة من التأثيرات اللغوية الخارجية التي قد تتسلل إليها ، وتؤدي إلى تغييرها ؛ بالإضافة إلى رفضها لأساليب التجديد ، ومقاومة التطور اللغوي . وقد رفض بعض اللغويين ما ذهب إليه تلك المدرسة من تشدد ؛ لاعتقادهم أن التغيير اللغوي ضروري، وهو ردُّ فعل للتأثير الثقافي والاجتماعي

والحضاري .

وأول مَنْ روى قائمةً تحدّد القبائل التي تُؤخَذ عنها اللغة ، والتي لا تُؤخَذ عنها أبو نصر الفارابي (ت ٣٥٠ هـ) في كتابه المسمّى (الألفاظ والحروف) ، يقول :

كانت قريش أجودَ العربِ انتقادًا للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعًا وإبانةً عمًّا في النفس . والذين عنهم نُقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدي ، وعندهم أخذ اللسانُ العربي من بين قبائل العرب ، هم قيس وتميم وأسد ؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذَ ومعظمه ، وعليهم اتُكل في الغريب ، وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، ولم يُؤخَذ عن غيرهم من سائر قبائلهم .

وبالجملة ؛ فإنه لم يُؤخَذ عن حَضْرِي قَطُ ، ولا عن سكان البراري ، ممَّن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الذين حولهم .

فإنه لم يُؤخَذ لا من لَحْم ، ولا من جُدَام ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مِصر والقِبَط .

ولا من قُضَاعَةَ ، ولا من غَسَّان ، ولا من إياد ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى ، يقرعون في صلاتهم بغير العربية .

ولا من تغلب ، ولا النَمِر ؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية .

ولا من بَكْر ؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس .

ولا من عبد القيس ؛ لأنهم كانوا سكان البحرين ، مخالطين للهند والفرس .

ولا من أهل اليمن أصلاً ؛ لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولولادة الحبشة فيهم .

ولا من بني حنيفة ، وسكان اليمامة ، ولا من تقيف ، وسكان الطائف ؛ لمخالطتهم

تجار الأمم المقيمين عندهم .

ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم ، حين ابتدءوا ينقلون

لغة العرب ، قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم .

والذي نَقَلَ اللغةَ ، واللسان العربي عن هؤلاء ، وصيَّرها علمًا وصناعةً ، هم أهلُ

الكوفة والبَصْرَةَ فَقَطُ ، من بين أمصار العرب (٥٧).

اللغة البدوية ، واللغة الحضرية :

عقد ابن جنى باباً في (الخصائص : ٢ / ٥) يدل على أن القدماء من علماء اللغة والنحو قد قسّموا اللغة قسمين : البدوية ، والحضرية ، يقول في (باب في ترك الأخذ عن أهل السدّ كما أخذ عن أهل الوبر) (٥٨) :

" علّة امتناع ذلك ما عرّض للغات الحاضرة ، وأهل المدّر من الاختلال والفساد والخطل . ولو علّم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم ، لوجب الأخذ عنهم ، كما يؤخذ عن أهل الوبر . وكذلك أيضاً لو قشأ في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدّر من اضطراب الألسنة وخبالها ، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها ، لوجب رفض لغتها ، وترك تلقي ما يرد عنها . "

وكان البصريون يفخرون بأخذ اللغة عن الأعراب الأقحاح ، قال ابن دريد : رأيت رجلاً في الوراقين (٥٩) بالبصرة ، يفضل كتاب المنطق (٦٠) ليعقوب بن السكّيت ، ويقدم الكوفيين ، فقيل للرياشي (٦١) - وكان قاعداً في الوراقين - ما قال ، فقال الرياشي : إنما أخذنا نحن (٦٢) اللغة عن حرّشة الضبّاب (٦٣) وأكلة اليرابيع (٦٤) ، وهؤلاء (٦٥) أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ (٦٦) ، وأكلة الشواريز (٦٧) .

وقد أيقن اللغويون أن اللغة تجري في دماء أهل البادية ، وأن الفصاحة سليقة ، حتى إنهم تجاوزوا الأعراب في جمع اللغة إلى الأطفال والمجانين والنساء (٦٨) . يقول نولدكه : " ويصلح كل بدو الجزيرة العربية ، باستثناء الأماكن المنطرفة منها ، لأن يعدّوا أصحاب هذه اللغة العربية الصافية ، حتى بعد محمد عليه الصلاة والسلام بمائتي عام . وإن أعلم علماء النحو ليجعل من أول شخص قادم من البادية بإبله ؛ ذلك البدوي الذي لم يتعلم ، والذي لا يحفظ عشرين آية كاملة من القرآن الكريم ، ولا يعرف شيئاً عن مفاهيم النحو النظرية ؛ ذلك البدوي يجعل منه النحاة حكماً فاصلاً في : هل يجوز أن يقال كذا أو كذا في العربية " (٦٩) .

خاتمة البحث :

وبعد هذا العرض نودُّ تأكيد بعض الأمور التي تتصل بالشواهد والمصطلحات الخاصة بها ، وجمع المادة اللغوية في الفكر اللغوي الحديث ، وتمضي تلك الأمور على النحو الآتي (٧٠) :

١ - من المصطلحات الشائعة في علم اللغة مصطلح acceptable (أي شائع أو مقبول) ، وهو يشير إلى الاستعمال اللغوي الذي يشعر ابن اللغة native speaker باحتمال وجوده في لغته ، ويتصل به مصطلح intuition (أي حدس ، أو بديهية) ، وهو يشير إلى أحكام يصدرها المتكلمون (أبناء اللغة) على لغتهم ؛ خاصة تمييز الجمل الصحيحة من غير الصحيحة نحويًا ، والعلاقات الموجودة بين الجمل . وحنس ابن اللغة حول لغته من الأسس المهمة في النحو التوليدي ، وهو يندرج عند تشومسكي تحت المادة اللغوية التي يدرسها النحو ، ويختلف تمامًا عن الحدس الذي يبيده اللغوي إزاء التراكيب والجمل ؛ لأنه يتصل بالتحليل الذي يجريه .

٢ - يستخدم اللغويون مصطلح fieldwork (أي عمل ميداني) ؛ للإشارة إلى الوسائل والإجراءات التي يلجأ إليها اللغوي للحصول من الرواة informants على المادة اللغوية التي تخضع للتحليل ، خاصة من البيئة اللغوية نفسها التي يعيشون فيها . ويؤدي جمع المادة خلال العمل الميداني دورًا أساسيًا في علم اللغة التطبيقي ، وقد أشار المشتغلون به إلى عدة وسائل يعتمد عليها اللغوي في جمع المادة ، هي :

- تسجيل ما يقوله المتكلمون للحصول على نماذج كلامية تفيد في تحليل الأصوات وأبنية الجمل واستعمال المفردات . ويكون هؤلاء المتكلمون من أبناء اللغة ، أو من الذين تكون اللغة بالنسبة إليهم لغة ثانية .

- توجيه أسئلة وإجراء مقابلات شخصية .

- كتابة تقارير ، وإعداد اختبارات عامة للحصول على نماذج توضح استعمال اللغة الثانية .

٣ - توقف اللغويون أمام صيغة الاستشهاد citation form ، وهي صيغة الوحدة اللغوية التي يُستشهد بها معزولة ؛ لأجل البحث والدرس والمناقشة . ويشير المصطلح ، على وجه الخصوص ، إلى نطق إحدى الكلمات معزولة عن درج الكلام؛ لأنها شاهد لغوي .

٤ - ينصل بالحدِيث عن التّشواهد في الدرس اللغوي بصفة عامة القياسُ analogy ، والمصطلح مأخوذ من الكلمة اليونانية analogia التي تعني الاطراد في الرياضيات والقواعد النحوية ، وقد أكثرَ أفلاطونُ وأرسطو من استخدام التعليل الذي يعتمد على القياس ، وامتدَّ ذلك إلى تلاميذهما الذين استخدموا القياس في تطوير البحث في بعض العلوم ، وفي الفلسفة ؛ بالإضافة إلى النحو التقليدي الذي شهد جدلاً واسعاً ، في القرن الثاني قبل الميلاد ، حين ثار خلاف بين القائلين بالقياس والقائلين بالشذوذ anamolists ، واستمر استخدام القياس حتى العصر الحديث في تطوير النظرية اللغوية ، والدليل على ذلك أن الباحثين في البراجماتية يتخذون من القياس في المنطق وسيلة لتحليل ما في الجمل من التعبير المجازي ، قياساً على تلك التي جاءت خالية منه .

ويُستخدَم مصطلح analogy في علم اللغة التاريخي والمقارن ، وفي علم اللغة النفسي في الحديث عن اكتساب الأطفال للغة ، وفي علم اللغة التطبيقي في الحديث عن الأخطاء الشائعة التي يقع فيها مَنْ يتعلمون لغة أجنبية .

ويشير مصطلح analogy ، بمفهومه الدقيق ، إلى الصيغ الاستثنائية أو الشاذة في نحو اللغة ، ومن أمثلة ذلك تأثير صيغ الجمع القياسية في الإنجليزية، في لغة الأطفال، الذين يكوّنون صيغاً غير صحيحة بتأثير الصيغ المطردة في اللغة نفسها ، نحو جمع كلمة man على mans ، بدلاً من men ؛ لاطراد وضع [s] لصياغة الجمع . بل إن هذا موجود في اللهجات حين صياغة الأفعال في بعض الأزمنة ، نحو صياغة الماضي من الفعل go على goed بدلاً من went . وتلك الصياغة من الأخطاء الشائعة في أداء مَنْ يتعلمون لغة أجنبية .

٥ - من المصطلحات التي وردت في الدرس الحديث ، وتتصل بالاستشهاد مصطلح attested form (أي صيغة مُحَقَّقة ، صيغة وراثة) وقبل أن نبين مفهومه نشير إلى أن الفعل attest يدل في أصل وضعه اللغوي على معنى (يشهدُ على ، يعلن صحة أمر) كما في قولنا :

His status is attested by his becoming an alderman.

والمصطلح مأخوذ من كلمة لاتينية معناها witness ؛ أي شاهد. ويُستخدم المصطلح ؛ للإشارة إلى الصيغة اللغوية التي لها دليل أو شاهد أو علامة على استعمالها في الماضي أو الحاضر . والصيغ الواردة في علم اللغة التاريخي ، على سبيل المثال ، هي الصيغ التي وردت في النصوص المكتوبة ، وهي عكس الصيغ المفترضة ، أو الصيغ المرسّسة reconstructed التي وصلت إلينا عن طريق عمليات الاستدلال أو الاستنتاج deduction .

ويُستخدم مصطلح attested الذي نحن بصدده ، في الدراسات اللغوية المعاصرة للكلام ؛ للإشارة إلى الاستعمال اللغوي الحقيقي الذي يتمّ تسجيله مقارنة بالإسنادات النحوية المفترضة التي يلاحظها اللغوي ؛ لأنها قائمة على الحدس intuition .

٦ - اهتم اللغويون بالحديث عن (الصوابية) correctness ، وهو مصطلح يُستخدم في علم اللغة في نقد الأحكام المعيارية prescriptive التي يصدرها اللغوي على استعمال اللغة . وهناك نوع من النحو يسمى (النحو المعياري) prescriptive grammar ، وهو يهتم بوضع مجموعة من النماذج التي يجب اتخاذها مثلاً لقياس الاستعمال الصحيح للغة ، وما وافق تلك النماذج يقبله النحوي ويحكم عليه بالصواب ، وما خالفها يرفضه النحوي ويصدر عليه بعض الأحكام التي تدل على الغلط والخطأ . ويركز النحو المعياري على طرح القوانين والقواعد التعليمية التي تحكم الاستعمال اللغوي الصحيح . وقد انتشر النحو المعياري في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ولا يزال تأثيره مستمراً في العصر الحالي؛ خاصة بعد نقشي الفساد اللغوي ، وهو يتمثل في تلك الكتب التي تحدد الاستعمال اللغوي الصحيح .

ويختلف النحو الوصفي descriptive grammar عن النحو المعياري ؛ لأن النحو الوصفي يسجّل الواقع اللغوي كما هو ، دون التدخل في جوانب الخطأ والصواب في الاستعمال الذي يقع فيه أبناء اللغة ؛ لذلك يقال عن أصحاب النحو المعياري :
they wished to prescribe rather than describe the rules of grammar.

* * *

٣٤ - النقل بالمعنى شيء ، ليس بمقصود على الأحاديث فحسب ؛ بل إن تعدد الروايات في بيت واحد من هذا القبيل . والقول بأن منشأه تعدد القبائل ، ليس مما يتمشى في كل موضوع . على أن إثبات ذلك في كل بيت دونه خرط القتاد . زدْ إلى ذلك ما طرأ على الشعر من التصحيف والوضع والاختلاق ، من مثل ابن دأب ، وابن الأحمر ، والكلبي ، وأضرابهم . ورواة الشعر أيضا فيهم من الأعاجم والشعوبية أمم . على أن المسلمين في القرون الأولى كانوا أحرصَ على إتقان الحديث من حفظ الشعر ، والتثبت في روايته . وقد قيض الله لأحاديث رسوله ﷺ من الجهادة النقاد مَنْ نفي عنه ما كان فيه من شبهة الوضع والانتحال ، وهذا حَرْمُ الشعرِ مثله . انظر : خزانة الأدب للبغدادي ، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، ١ / ٩ (الهامش) .

٣٥ - خزانة الأدب ١ / ١٠ وما بعدها . وهناك كثير من الأحاديث النبوية الشريفة التي تكلم فيها سيدنا رسول الله ﷺ بلهجات بعض القبائل العربية ؛ بالإضافة إلى استعماله ﷺ بعض اللهجات في رسائله .

٣٦ - هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكَنَامي الإشبيلي المعروف بابن الضائع ، بلغ الغاية في فن النحو ، ولازم الشلوبيين ، وفاق أصحابه بأسرهم ، وله في مشكلات (الكتاب) عجائب ، قيل : وأما فهمه وتصرفه في كتاب سيبويه فلم يسبقه إلى ذلك أحدٌ . وله شرحٌ عليه ، جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن . مات في خمس وعشرين من ربيع الآخر سنة ثمانين وستمائة ، وقد قارب السبعين . انظر : بغية الوعاة للسيوطي ، حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، ٢ / ٢٠٤ .

٣٧ - هو أنير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي نحوي عصره ولغويّه ومفسّره ومقرّنه ومؤرخه وأديبه ، ومن أشهر تصانيفه تفسيره المعروف باسم (البحر المحيط) ، وهو مطبوع في ثمانية

مجلدات . وُلِدَ بمطخشارش من حضرة غرناطة في آخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة ، ومات في الثامن عشر من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة من الهجرة .

٣٨ — هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الأندلسي النحوي المعروف بابن خروف، كان إمامًا في العربية ، حَقَّقًا سَدَقًا . ولم يتزوج قط . أقرأ النحوَ بعدة بلاد ، وأقام بحلب مدة . واختل في آخر عمره ، حتى مشى في الأسواق عُريَّان ، بادي العورة . ووقع في جُب ليلًا ؛ فمات سنة تسع وستمائة ، وقيل : خمس ، وقيل : عشر ، وقال ياقوت : سنة ست ، بإشبيلية ، عن خمس وثمانين سنة .

٣٩ — هو بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر القرشي المخزومي الإسكندراني ، المعروف بابن الدماميني ، المالكي النحوي الأديب . وُلِدَ بالإسكندرية سنة ثلاث وستين وسبعمائة ، وتفقه وعانى الآداب ، ففاق في النحو والنظم والنثر والخط ، وشارك في الفقه وغيره ، ودرَّس بعدة مدارس ، وتقدَّم ومهر ، واشتهر ذكره وتصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو . مات سنة سبع وثلاثين وثمانمائة ، وقيل : سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة للهجرة . انظر بغية الوعاة : ١ / ٦٦ .

٤٠ — ابن الصلاح : مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح ، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطي) ، سلسلة ذخائر العرب (٦٤) ، ص ٣٩٦ .

٤١ — السهيلي : نتائج الفكر في النحو ، حققه الدكتور محمد إبراهيم البنا ، طبعة دار الاعتصام ، القاهرة ، ص ١٦٦ .

٤٢ — الإنصاف في مسائل الخلاف : المسألة (٧٧) .

٤٣ — الاقتراح : ص ٩٩ .

٤٤ — انظر : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا ١٩٣٢ — ١٩٦٢ م ، ص ٣ .

- ٤٥ — انظر : بغية الوعاة للسيوطي ، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩ م ، ١ / ١٦٨ .
- ٤٦ — انظر : العمدة في صناعة الشعر ونقده ، طبعة أمين هندية بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٤ هـ — ١٩٢٥ م .
- ٤٧ — يقول ابن قتيبة : " كان جرير والفرزدق والأخطل وأمثالهم ، يُعدُّون مُحدثين . وكان أبو عمرو بن العلاء يقول : لقد كثُر هذا المحدث وحَسُن ، حتَّى لقد هممتُ بروايته " . انظر : الشعر والشعراء ١ / ٦٣ .
- ٤٨ — الأصمعي : فحولة الشعراء ص ٣٢ .
- ٤٩ — في تفسير قوله تعالى : (وإذا أظلم عليهم قاموا) . البقرة / ٢٠ .
- ٤٨ — الكشف : ١ / ٢٢٠ . ويشير الزمخشري بقوله : " أجعلُ ما يقوله بمنزلة ما يرويه " إلى مجموع أبي تمام المعروف باسم (ديوان الحماسة) الذي نال ثقة العلماء .
- ٥٠ — حاشية الشريف الجرجاني على تفسير الكشاف : ١ / ٢٢١ .
- ٥١ — الموشح : ص ٣٨٥ .
- ٥٢ — الاقتراح : ص ٧٠ . وابن هرمة هو إبراهيم بن علي بن سلَمة بن عامر بن هرمة القرشي ، أحد بني قيس بن الحارث بن فهر ، حجازي ، سكن المدينة المنورة . وكان من مخضرمي الدولتين ، مدح الوليد بن يزيد ، ثم أبا جعفر المنصور . وكان مولده سنة سبعين ، ووفاته في خلافة الرشيد ، بعد الخمسين ومائة تقريباً . أما بشار بن برد فكان شاعراً مُجيداً مُقلِّقاً ظريفاً محسناً ، وهو أستاذ أهل عصره من الشعراء غير مدافع ، ويجتمعون إليه ، وينشدونه ، ويرضون بحكمه . توفي سنة سبع وتسعين ومائة للهجرة .
- ٥٣ — البيت في الكتاب : ١ / ٤٠٩ (بولاق) . وورد البيت عند بعض شارحي شواهد سيبويه منسوباً إلى أبي الأسود ، ويروى صدره : وما كل ذي نُصح ... انظر شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي : ص ٣٧٣ . ومعنى البيت كما يقول الأعلام

الشنتمري : إن الإنسان قد ينصح مَنْ يستسغه فينبغي للعاقل اللبيب أن يرتاد موضعاً مستحسنًا للنصيحة .

٥٤ - ديوان أبي الأسود الدؤلي : ص ٢٠٧ .

٥٥ - أبو العلاء المعري (٣٦٣ - ٤٤٩ هـ) : رسالة الغفران ص ٤٣١ .

٥٦ - الألفاظ والحروف : ص ١٤٧ ، والإقتراح : ص ٥٦ وما بعدها .

٥٧ - المدر : الطين اللزج المتماسك ، والقطعة منه : مَدْرَة ، وأهل المدر : سكان البيوت المبنية ، خلاف البَدْو سكان الخيام . والوبر : صوف الإبل والأرانب ونحوها ، الواحدة : وَبْرَة ، والجمع : أوبار ، وأهل الوبر : أهل البادية ؛ لأنهم يتخذون بيوتهم من الوبر .

٥٨ - وَرَقٌ فلانٌ : هباً ورق الكتابة وكتب فيه ، والورَاقُ : مُورِقُ المكتب الذي يورِقُ ويكتب .

٥٩ - المقصود كتاب (إصلاح المنطق) ، حققه أحمد مخدم شاكر ، وعبد السلام هارون ، طبعة دار المعارف ، ١٩٧٠ ، سلسلة الذخائر ، العدد (٣) .

٦١ - هو أبو الفضل عباس بن الفرّج ، مولى محمد بن سليمان بن علي الهاشمي . وريّاش رجل من جذام ، كان أبو عباس عبداً له ، فبقي نسبه إلى ريّاش . وكان الرياشي عالماً باللغة والشعر ، كثير الرواية عن الأصمعي . ومات الرياشي سنة سبع وخمسين ومائتين .

٦٢ - يقصد الرياشي البصريين الذين يفخرون بأخذ اللغة عن الأعراب الأفحاح الذين لم يدخلوا الأمصار ، ولم يختلطوا بأهلها .

٦٣ - يقال : حَرَشَ فلانٌ الصيدَ ؛ أي هيجَه ليصيده . ويقال : أُتَعَلِمَني بضَبُّ أنا حَرَشَتُه . والضَبُّ : حيوان من جنس الزواحف غليظ الجسم خشنه ، وله ذنب عريض أعقد ، يكثر في الصحاري العربية .

٦٤ - اليربوع : حيوان صغير على هيئة الجرذ الصغير ، وله ذنب طويل ، ينتهي بخصلة من الشعر ، وهو قصير اليدين ، طويل الرجلين .

٦٥ - المشار إليه : الكوفيون .

٦٦ - السواد من البلد : قراه ، يقال : خرجوا إلى سواد المدينة ، وهو ما حولها من القرى والريف ، ومنه سواد العراق : لما بين البصرة والكوفة وما حولهما من القرى والرساتيق . والكأمخ : ما يؤتدّم به ، أو المخلّلات المشهية .

٦٧ - الشيراز : اللبن الرائب المستخرج ماؤه . وانظر الرواية في : أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٩٩ ؛ والفهرست لابن النديم ص ٨٦ .

٦٨ - قال أبو حاتم السجستاني : " سمعت أمّ الهيثم تقول : شيرة ، وأنشدت :
إذا لم يكن فيكُنْ ظلٌّ ولا جنى فابعدكُنْ الله من شيرات

فقلت : يا أمّ الهيثم : صغريها ، فقالت : شيرة . المزهر للسيوطي ١ / ١٤٦ .

٦٩ - اللغات السامية ، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٧٦ .

٧٠ - اعتمدنا على عدة مراجع في الحديث عن تلك الأمور ، ومن أهمها ما يأتي :

Aronoff and Renssler (ed.) , *The Handbook of Linguistics*,
Blackwell Publishing, 2003 .

Crystal, David. *A dictionary of linguistics and phonetics*,
Blackwell, 2004.

Radford, Andrew. *Transformational Grammar*,
A first book, Cambridge university press, 1995 .

Richards, Platt and Weber. *Longman dictionary of applied linguistics, 1985* .

Rodman and Fromkin. *An introduction to language, Fifth edition*,
Harcourt Brace College Publishers, 1993.

Wardhaugh, Ronald. *An Introduction to Sociolinguistics, Third edition*,
Blackwell, 1998.